

أعرب عن إعجابه بما تبذله في مجال تعزيز السلام وتنمية المجتمعات

الناصر: الكويت تلعب دوراً مهماً في مبادرة تحالف الحضارات



ناصر الناصر

فيينا - «كوفا»: أشاد الممثل السامي لسلام المتحدة المعني بتحالف الحضارات الجديد السفير ناصر عبدالعزيز الناصر بالدور الإيجابي الذي تؤديه دولة الكويت كجزء مهم في مبادرة تحالف الحضارات.

وأعرب ناصر في حديث خاص به «كوفا» عن تقديره الكبير لما تبذله الكويت في مجال تعزيز السلام وتنمية المجتمعات من خلال الحوار بين الثقافات والحضارات ودعم الاستقرار والأمن الدوليين بما يدعم ما حققته طموحات منتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات والأهداف الإنمائية للألفية.

وقال إن مبادرة تحالف الحضارات حققت الكثير خلال السنوات الماضية وأن الوقت حان لتطوير ما تم إنجازه والبناء عليه مشيراً إلى أنه كممثل سام جديد لتحالف الحضارات يملك

استراتيجية ورؤى جديدة تتسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة. وأضاف أنه فخر خلال شغاليات المنتدى الخامس لتحالف الحضارات الذي انعقد نهاية الشهر الماضي في فيينا جملة من التصورات والرؤى الجديدة التي تم تبنيها في إعلان فيينا لمبادرة الحضارات مؤكدا حرصه على تنفيذها بكل دقة مدعوماً بالجهود الدؤوية التي تقوم بها مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات التي تضم حوالي 130 دولة إضافة إلى منظمات علمية بارزة في مجال السياسة والعمل الأكاديمي والجمع والمثني والإعلامي.

ولفت الناصر إلى طبيعة مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات القائمة التي تشمل أربعة عناصر أساسية هي التعليم والشباب والهجرة والإعلام مضيفاً أنه عرض أفكاراً جديدة من بينها الوساطة

في عمل التحالف باعتبارها تجلج السلم والاستقرار وثغني عن استخدام القوة والسلاح علاوة على ضرورة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها ضمانة للتنمية المستدامة. وشدد على الاهتمام بالشباب

مشاركة الكويت فاعلة في الحوار بين الحضارات ودعم الاستقرار والأمن الدوليين

في عمل المبادرة كاشفاً أنه سيستعين في عمله بالثقافات في مختلف المجالات من بينها الرياضة والأعمال الفنية والثقافية وغيرها للتقريب بين مختلف شعوب العالم من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف مبادرة الأمم المتحدة

صفر: الدولة ملزمة قانوناً برعاية ذوي الإعاقة وليس إشفاقاً منها

بورسلي: سن التشريعات التي تزيل الحواجز عن ذوي الإعاقة لن يكفي دون التزام التطبيق



مervi بورسلي

يعانون العزلة فيما يعيش 80 في المئة من هؤلاء بالدول النامية والتي تعد الكويت منها. واعتبرت عزل ذوي الإعاقة «ثقلاً اجتماعياً، وتأهيل المباني وتبائيل الوصول هو جزء بسيط لتحقيق الاندماج في المجتمع لذا يجب إزالة جميع الحواجز لتحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع على حد سواء.

من جهته قال وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الأشغال السابق الدكتور فاضل صفر إن المجلس البلدي في عام 2007 حرص مع بعض الجهات المختصة على جعل الكويت بيئة صالحة للمعاقين عن طريق فرض قرار يلزم الأمان العامة بأن تكون مؤهلة للمعاقين في بنائاتها ليمارس ذوو الإعاقة حياتهم بشكل طبيعي.

أكدت عضو المجلس البلدي المهندس مervi بورسلي أن سن القوانين والتشريعات التي تزيل الحواجز أمام ذوي الإعاقة لن يكفي دون الالتزام بتطبيقها وتجرير وتغريم من لا يقوم بتطبيقها.

وقالت بورسلي في ندوة بعنوان «تأهيل إمكانية الوصول الآمن» التي أقيمت على هامش مؤتمر التسلسل الدماسي إن مواصلات تأهيل المباني لذوي الإعاقة ليست خدشية فقط بل مجتمعية أيضاً منسندة على وجوب تعامل المجتمع بعدالة مع هذه الفئة التي تعاني بشكل يومي.

وأضافت أن بدائل ذوي الإعاقة «الفل» بسبب مفاهيم المجتمع ومنها تصميم وتنفيذ المباني دون إبداع البديل لكل الأفراد على حد

أمن الأحمدى : مستمرون في الحملات الأمنية للقضاء على الظواهر السلبية كافة

ضبط عدد «16» شخصاً مخالفاً «بدون إثبات وإنشاء إقامة» تمت إحالتهم إلى جهة الأشخاص المجرمين، وتم تحرير عدد «22» مخالفة مروية.

وأكدت مديرية أمن محافظة الأحمدى أن الحملات التفقيسية على مختلف المحافظات تأتي في سياق عدة حملات تم الإعداد والتنسيق لها مع جميع الإدارات التابعة لقطاع الأمن العام في المحافظات الست وإدارات الوزارة ذات الصلة بهدف القضاء على كافة الظواهر السلبية.

ضمن إستراتيجية وزارة الداخلية وجهودها المستمرة لحفظ الأمن وتأكيد الأمان في ربوع البلاد وفي إطار الإجراءات والمهام الأمنية المكثفة التي يضطلع بها رجال الأمن بضام الأمن العام بالتعاون مع أجهزة الوزارة ذات الصلة، قام قطاع الأمن العام بمديرية أمن محافظة الأحمدى بحملة تفقيسية واسعة ضد مخالفي قانون الإقامة والخارجين على القانون، وكانت الحملة التي أسفرت عنها الحملة التي قامت بها إدارة العمليات والدوريات بالمحافظة قد أسفرت عن ضبط شخص واحد مطلوب كما تم

في فئات وظيفية محددة عن طريق ديوان الخدمة المدنية بقرارات.

الأذنية: نقل

وقال الوزير الأذنية في تصريح صحافي أمس إن الخدمة ستتيح للمشتريين بتلك الشركات الثلاث حرية التنقل فيما بينها «زمن - الوطنية» فيفاً مؤكداً حرص وزارة المواصلات على أنجاز هذا المشروع الحيوي بالقرب وقت ممكن بعد إجراء الاختبارات بين شركات الاتصالات المتنقلة والشركة الوطنية لشاريع التكنولوجيا.

وشدد على ضرورة التزام الشركات بتقديم الخدمة بصورة تشجيعية للمشتريين على أن تتقدم «أي الشركات» بتقديم الخدمة بكل كفاءة وسرعة وشفاقية حسب ما نصت عليه مواد القرار الخاص بخدمة نقل الأرقام بين الشركات.

وأشار إلى حرص وزارة المواصلات على تقديم كل ما هو جديد في عالم الاتصالات على المستوى العالمي وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين.

«الاختصاصات الطبية»

وقال المدير التنفيذي لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية التابع لوزارة الصحة الدكتور عبدالله الخليفة، إن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة الإيفاء للعام الدراسي «2014 - 2015» ضمن مشروع وزارة الصحة مع جامعة «ميجيل» لتطوير الخدمات الطبية في مركز البؤس للتحقق من تخصصات أمراض القلب للكبار والطفولة التداخلية و«سليجة» القلب وفشل وسائر القلب وجراحة القلب للكبار.

ودعا الخليفة الأطباء الراغبين في الالتحاق بهذه البرامج إلى تقديم الطلبات الموجودة لرابية البعوثين والتدربين في المعهد خلال أوقات العمل الرسمية بعد الحصول على طلب التقديم من الموقع الرسمي منها إلى اامية الإطلاع على شروط القبول والمستندات المطلوبة.

وأوضح أنه سيتم تشكيل لجنة لدراسة الطلبات وإجراء المقابلات الشخصية في بداية شهر مايو المقبل لفرشج خمسة أطباء ومن ثم استكمال الإجراءات الأخرى الخاصة بعملية القبول.

السعودية: التحقيقات

السعودية أمس ان «التحقيقات الأولية والأدلة المادية التي تم جمعها والأدلة التي أدلى بها المتهمون في القضية أفضحت عن ارتباطات مباشرة لعناصر هذه الخلية باجهزة الاستخبارات الإيرانية» كما أبلت التحقيقات وفقاً لما ذكره البيان ان «هذه العناصر دأبت على تسليم مبالغ مالية وعلو في فترات مقابل معلومات ووافق عن مواقع مهمة في عملية تجسس لصالح تلك الأجهزة».

وأشار إلى ان التحقيقات لا تزال مستمرة مع عناصر هذه الخلية وسوف يتم استكمال الإجراءات التنظيمية بحفظهم.

وكانت وزارة الداخلية السعودية قد أعلنت قبل أيام القبض على 16 سعودياً وإيرانياً بتهمة التورط في أعمال تجسسية تهدد أمن واستقرار المملكة.

مصر: النيابة

إليها قوى المعارضة الجمعة الماضي. وتحت النيابة العامة، أن رئيس النيابة بالكتب الفني، حازم صالح، أصدر قرار «ضبط وإحضار» بحق كل من علاء عبدالفتاح، وأحمد دومة، وكرم الشاع، وحازم عبد العظيم، وأحمد الصبحي، إضافة إلى نورة نجم، للتحقيق معهم بشأن أحداث المقطم.

وأشار البيان إلى أن النائب العام، المستشار طلعت عبدالله، أصدر قراراً بإدراج أسماء أول خمسة ناشطين على قوائم للمؤن عن من السفر.

جاءت أوامر اعتقال هؤلاء الناشطين على خلفية التحقيقات التي أجرتها النيابة في البلاغات المقدمة من عدد من الشخصيات والأحزاب السياسية، والمسؤولين عن عدد من صفحات التواصل الاجتماعي، بشأن قيامهم بالتعريض على التعدي على الأشخاص، وإتلاف الممتلكات، وتكرير السلم العام.

وأضاف بيان النيابة أنه تمت مخاطبة مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية، للتحري عن باقي «المحرضين» على أعمال العنف، التي طالت الأشخاص والممتلكات، في الأونة الأخيرة.

وتم تحويلها إلى سكراب ميناء عبدالله. وبهذا السياق أكدت إدارة العلاقات العامة على أهمية التزام أصحاب المحلات بالإشراطات واللوائح كي لا يقع أصحاب هذه المحلات في مخالفة القوانين. وأكدت أن الأجهزة الرقابية في الفرع البلدية مستمرة في تطبيق الإجراءات القانونية تجاه أي مخالفة، ونوحت الإدارة أنه على المواطنين والمقيمين في حالة وجود أي شكوى تخص البلدية عدم التردد بالاتصال بالخط الساخن «139» الذي يتلقى الشكاوى على مدار 24 ساعة والتعامل مع الشكاوى وفقاً للإجراءات المتبعة من قبل أجهزة البلدية المختلفة.

تتمت

الاستثمار العربي من مصر..

مجلس الوزراء

والتنظيمية وغيرها إلى جانب الرؤية والرسالة الإستراتيجية وسبل تحقيق التكامل بينهما وصولاً إلى تحقيق الغايات المأمولة مركزة على مجموعة من الأسس تضع في الاعتبار الحفاظ على الهوية الوطنية والقيم والنوابت الراسخة التي تميز المجتمع الكويتي وبناء جيل قادر على مواجهة مسؤولياته في تنمية مجتمعه والحفاظة على مكتسباته من خلال عمل تكاملي محكم تشترك فيه المدرسة والمعلم والأسرة والمجتمع. كما تطرق الشرح إلى تطوير الإطار الهيكلي لمؤسسات التعليم وخارطة الطريق لتطوير التعليم بمحاورة المختلفة والخطة التنفيذية للبرنامج وفق الجدول الزمني المعتمد ومتطلبات نجاحها وقد أشاد أعضاء مجلس الوزراء بالجهود التي يقوم بها العاملون في وزارة التربية وعلى رأسهم وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور نايف فلاح الجحرف في سبيل الارتقاء بالتعليم ومؤسساته المختلفة بما يؤدي إلى تعزيز كفاءة التحصيل العلمي لأبنائنا وبناتنا الطلاب وتمكينهم من مواجهة مسؤولياتهم تجاه وطنهم ورفعته.

لجنة «البدون»

وأضاف: ناقشنا أيضاً الحقوق المدنية للبدون، وتسهيل سبل عيشهم، حيث أن هذه الفئة قدمت الكثير للمجتمع وتكسنا روحاً لتبسيح الإجراءات فيما يخص التعليم والصحة وغيرها. وبين أنه تم التطرق لعملية التجنيس لأسر الشهداء ومن لديه تواجد فريم، مشيراً إلى أنه سيتم الدفع باتجاه حل هذا الموضوع. وأوضح بأنه تم التحقق مما أثير عن وجود 37 ألفاً من البدون ينتمون إلى جيش المهدي، حيث اتضح مع تقديرنا لكل من أثار ذلك أن هذه المجموعة غير صحيحة وأذا تنقي هذه المعلومة وإنها لن تؤثر في ملف البدون وليس هناك ما يمنع تجنيسهم، وفيما يتعلق بإصحاب الجوازات المزورة من البدون أكد العدة أننا طالبنا الجهاز المركزي بالصالح هؤلاء، وهم بدورهم وعدونا بإنجاز هذا الموضوع.

وأشار العدة إلى أن الجهاز المركزي أعاد ما يقارب 500 ملف وذلك لشمولهم في قانون التجنيس الجديد.

وقال العدة إضافة إلى ذلك ناقشنا في اجتماعنا تنظيم أسود الجزيرة وأعلن أعضاء الذين سيكون لهم برنامج تأهيلي، ورتبنا للقائم مع إدارة السجن، وستكون هناك أخبار إيجابية لهؤلاء السجناء وذويهم لمعي صلحة التعريف الديني لأن الكويت بلد متسامح الديني ولا مكان للمتطرف بها.

من جانبته توقع عضو اللجنة المالية النائب محمد الجبري أنجاز اللجنة تقريرها في شأن تعديل قانون «الكويتية» خلال اليومين المقبلين، تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الأمة والتصويت عليه في جلسة مقبلة.

وأوضح الجبري أن اجتماع اللجنة أمس الثلاثاء شهد توافقاً مع وزير المواصلات سالم الأذنية على بعض التعديلات من أبرزها تسليم الرواتب إلى لائقين بالمر رجعي، وبصرف 3 في المئة من أسهم الشركة مجاناً للموظفين الباقين في الشركة، و2 في المئة للمقاعدين الذين لن يشملهم القانون تقديراً لجهودهم السابقة.

أضاف أن من التعديلات القرار السهم الذهبي للحكومة ومنح ضمان وظيفي مؤقتي الشركة الكويتية يصل إلى 10 سنوات.

من جانب آخر أكد الجبري أن اللجنة المالية سترفض أي تعديلات حكومية على صندوق الأسرة من شأنها عرقلة القانون الذي صوت عليه المجلس في الدالوة الأولى.

مشيراً إلى أن اللجنة ساستمع إلى وجهة نظر وزير المالية غدا الخميس وأن لم تقتنع بما يقوله فتمتسك بتقريرنا كما هو.

على الصعيد ذاته قال عضو اللجنة التشريعية النائب نواف الفريع أن اللجنة ناقشت بإجتماعها اليوم «أسس» عدة قوانين ومنها قانون البيئة وقانون العمالة المنزلية وقانون الاتصالات.

وأضاف الفريع في تصريح له عقب انتهاء الاجتماع أن اللجنة أجدت قانون مساواة الوافدين بالمواطنين في سن التقاعد على أن يكون في سن الخمسة والستين عاماً ويكون المتجاوزون لهذا السن

والديموقراطية ولا يوجد بها كبت كما كان في الدول التي ظهرت فيها ثورات الربيع العربي». ولفت إلى أن «الحريات الإعلامية في البلاد مفتوحة للجميع»، داعياً في الوقت نفسه إلى ضرورة «أن نفرق بين الحريات والقوضى، والأخيرة مبنوذة في الكويت وكل دول العالم الديموقراطية».

تجدر الإشارة إلى أن النائبين نواف الفريع وقيسل الدويسان، طالبا سمو رئيس الوزراء وزير الداخلية بإجابه الفية حول ما أثاره زميلهما النائب مشاري الحسيني في هذا الشأن، حين تحدث عن معلومات تبين عدم صحتها حول وجود ما يقارب 37 ألف من البدون هم في الأصل عراقيون من أتباع «جيش المهدي».

من جهة أخرى استنكر النائب هشام البغلي ما تناقله حساب ما يسمى الجيش الكويتي الحر على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، في محاولة لبث روح الفرقة والفئة بين أبناء الوطن الواحد، مؤكدا أن الكويتيين جميعاً لطالما تكسوا بالشرعية وسخطون كذلك.

ولفت إلى أن «هذا الأسلوب الدنيء تم استخدامه من قبل المقهور صدام أبان غزوه للبلاد لكنه لم يتمكن، علماً بأنه لا أحد يستطيع بث الشك والفرقة بين أبناء الكويت، كذلك لن يتمكن أحد من النيل من شرعية الكويت بفضل الله عز وجل ثم بفضل تكسك أبناء الوطن بها» في ظل قيادة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وقال البغلي أنه «من المرجح أن المصالح يدار من الخارج ومن قبل أعداء يحاولون النيل من الكويت عن طريق بث سمومهم هذه»، مطالباً الشعب الكويتي بعدم الالتفات إلى محاولات رخيصة تهدف إلى صف صف الوحدة الوطنية، وهو امر بعيد المنال على كل من يحاول ذلك».

على صعيد متصل أكد رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي في تصريح لوسائل صحافيين على أهمية حقل السفارة التونسية بالعيد الوطني لبلادها أمس الأول إن قضية إسقاط قوائم القروض يجب أن تبدأ من حيث انتهى صندوق المعسرين حتى لا نتخطى ميعاداً وشمالاً.

وشدد الخرافي على أن مصلحة الكويت فوق كل اعتبار، معطفاً على تشكيل ائتلاف للمعارضة، بالقول: ماذا نعارض؟ وإذا كانت هناك مبادئ تحث على الحوار للوصول إلى نتيجة، فإن أهم عنصر نحرص عليه ألا يكون هناك «حوار طرشان»، وعلينا أن نعرف على ماذا نتحاور؟ وبالتالي، لا بد أن يكون هناك أساس للحوار، لصحة الكويت.

وسئل الخرافي: هل لدى المعارضة أسس للحوار؟ فأجاب: «لا أعرف أسس الحوار لديها، ولكنني أريد التأكيد على وجوب عدم الحديث عن الرغبة في الحوار ونحن لا نعلم على ماذا نتحاور ولا نتكلم عن حوار طرشان».

وحول قضية إسقاط قوائم القروض، قال الخرافي: «لا أستطيع الإجابة، لأنني لا أعرف تفاصيل الحوار، الذي يدور حول هذه المسألة، ولكن كل ما أنصح به أن تبدأ من حيث انتهى في معالجة المسألة من خلال صندوق المعسرين، وبالتالي يجب أن ننظر إلى صندوق المعسرين ونقاط الضعف التي وجدت فيه خلال فترة التجربة، كي نعالجها، ونقادي - بذلك - الخطط يميناً وشمالاً، ونحن لا نعرف كيف نتوصل إلى نتيجة عادلة».

وعن المناوشات بين الحكومة والمجلس وهل هي بؤادر لحل مجلس الأمة؟ فأجاب «أرجوكم، في ما يتعلق بحل المجلس أو بؤادر حله أن يتبعوا عن ذلك، فهذا اختصاص سمو الأمير، لا أحد يستطيع أن يقرر أو يعرف ما يريد سمو الأمير، مستطرداً: والشئ الآخر اعتقد أن هذا المجلس بإمكانه أن ينسق، وعلى الحكومة - أيضاً - أن يكون لها دور إيجابي في التنسيق والتوصل إلى نتيجة مبررة، لهذا أرجو ألا نتكلم عن حل مجلس الأمة، فهو من اختصاص سمو الأمير».

وسئل الخرافي عن الاستثمارات في مصر، في ظل تطور الأوضاع والعلاقات وتجميد أصول بعض المستثمرين هناك، فأجاب «أن مصر من أفضل الدول العربية الجاذبة للاستثمار، ولكن عليها أن تعمل لما فيه مصلحتها، وتعرف أن المستثمرين يركزون في استقرار الأوضاع، وعلى مصر العمل جاهدة لمعالجة الأوضاع التي لديها، بحيث تشجع الاستثمار».

ورداً على سؤال عما إذا كان لديه تخوف بهذا الشأن، فأجاب الخرافي «نحن لن نصل إلى مرحلة يكون هناك ثورن، ولكن الأحداث التي نشهدها يجب أن تعالج بسرعة، حتى لا يخرج

الأمير: ليكف

ولا زالت فرص الوصول إلى وضع حد لتزييف الدم بعيدة المنال..

وأوضح سموه أن من حق شعب سوريا الشقيق أن تتحقق مطالبه المشروعة في الحرية والكرامة والديمقراطية، وأن تضاهل المشروع والذي تقف جميعاً معه سيتواصل بدعم منا سياسياً ومادياً، بما يضمن من تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب السوري ويحقق آماله وتطلعاته، مشيراً إلى أن دولة الكويت استجابت في هذا الصدد لنداء الأمن العام للأمم المتحدة لاستضافة مؤتمر دولي لتقديم الدعم الإنساني لأبناء الشعب السوري الشقيق، حيث وصلنا إلى تحقيق أرقام تفوق ما كان مستهدفاً، كما جدد سموه الدعوة للأصدقاء والأصدقاء بسرعة المباشرة بتسديد تعهداتهم، حتى نتكمن على الفور من الاستجابة للمتطلبات الإنسانية الملحة للشقاء السوريين.

وقال سموه: «يتخذ اجتماعنا اليوم في ظل تطورات ومتغيرات عصفت بعملنا العربي المشترك، وأخذت بأولوياته، وشلت قدرتنا على تحقيق إنجازات ملموسة في إطار هذا العمل، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الدفع بعملنا المشترك والإنجاز في إطاره بما يحقق آمال وطموح شعوب امتنا العربية، ومما يدعو إلى التفاؤل في هذا السياق أن نهجن في السنوات القليلة الماضية، والمتأمل في عقد قمم نوعية كالقمة الاقتصادية والتنمية على مدى دورات ثلاث حققت من خلالها إنجازات أضافت إلى عملنا العربي المشترك حيوية وفرازات مهمة، مما يدعو إلى الحماس في هذا النهج والتفكير جدياً في عقد قمم نوعية أخرى لمجالات عملنا العربي المشترك المتعددة»، مضيفاً سموه: «انني لعلي بقين بأن رئاسة دولة قطر الشقيقة بقيادة أخي سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وبما يتمتع به سموه من دراية وحرص على تعزيز عملنا العربي المشترك سيبقى به إلى أفاق أرحب وسيمحق له الارتقاء إلى ما نسعى إليه جميعاً».

ودعا سمو الأمير إلى حق المجتمع الدولي ومجلس الأمن واللجنة الرباعية الدولية للاضطلاع بمسؤولياتها بتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق تقدم ملموس فيها، والضغط على إسرائيل لحملها على الانصياع لقرارات الجمعية الدولية ووقف الاستيطان وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، مطالباً في الوقت نفسه «الأخوة الفلسطينيين بأن يوحدا صفوفهم ويضعوا خلافاتهم جانباً لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة لبناء الدولة الفلسطينية».

وأشاد سموه كذلك «بالمبادرة الخيرة لمملكة البحرين الشقيقة بقيادة أخي الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإنشاء محكمة حقوق الإنسان العربية، كآلية قانونية تدعم منظومة حقوق الإنسان في الوطن العربي، تشكل إضافة هامة لألية عملنا العربي المشترك وتأكيداً للأهمية التي توليها جميعاً بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ووضع هذه القضية في مقدمة اهتماماتنا ومشاغلنا».

وأكد أن ما شهده العالم من تطورات ومتغيرات «يتطلب منا العمل سريعاً على إيلاء منظومة عملنا العربي المشترك ما تستلحه من اهتمام وتطويع، وتوفير سبل الإصلاح والتطوير لجامعة الدول العربية، هذا البت الذي يجمعنا جميعاً وذلك لنتمكن من مواكبة التحديات، وتمكين الجامعة من أداء دورها على الوجه الأكمل» لافتاً إلى أن ذلك «أن يتحقق إلا عبر دراسة شاملة تضع فيها الأولويات والأهداف ونقيم فيها مؤسسات الأمانة العامة للجامعة العربية».

رئيس الوزراء

أن سمو رئيس مجلس الوزراء أكد خلال اتصال هاتفي معه عدم وجود أفراد ما يسمى بجيش المهدي في الكويت أو يدون ينتمون إليه.

وقال الخرينج إن سمو الرئيس أوضح أن هذه المعلومة غير صحيحة تماماً، مضيفاً: «بدوري اتصلت بالنائب فيصل الدويسان وأبلغته ما قاله الشيخ جابر، وأبدى ثقته».

من جهة أخرى شدد الخرينج على أن «الكويت تنعم بالحرية